في فلسطين، البنك الاستعماري اليهودي (يكت)، وأقامت شركة تطوير الاراضي. وكان من شأن هذا خلق عوامل جديدة للهجرة اليهودية، ترافقت مع هجرة اصحاب رؤوس الاموال الى فلسطين، وهجرة العمّال البورجوازيين الصغار، الذين تحوّلوا الى عمّال، ودمج هؤلاء في عملية الاستيطان الاستعماري، عملاً بمبدأ «بدون العمّال يموت الاستيطان، وبهم يحيا ويعيش» (ص ٦٧). وتجسّد ذلك بتطبيق شعار العمل العبري، الذي نجم عن «الاعتبار الكولونيالي القومي بأن العمّال العرب (وكذلك الفلاحين) قد يشكّلون تهديداً للمشروع الكولونيالي اليهودي، ولاستثمارات المتمولين اليهود» (ص ٨٩).

واستشهدت غوجانسكي بآراء مناحيم اوسيشكين، لتكشف عن القاعدة الاساسية التي ينطلق منها الاستيطان الاستعماري الصهيوني في فلسطين. فحسب رأي أوسيشكين، ان هدف النشاط الاستيطاني الصهيوني في فلسطين هو تأسيس حكم ذاتي يهودي. ولتحقيق ذلك، رأى ضرورة امتلاك الأراضي، والاهتمام باستيطان اليهود عليها، والمبادرة الى اقامة مؤسسات مالية تموّلها (ص ٥٢).

في عهد الانتداب، ١٩١٧ ـ ١٩٤٧

تناول الفصل الأول، من الجزء الثاني، مصالح بريطانيا الاقتصادية، والسياسية، في فلسطين. ووصفت المؤلفة فلسطين، في بدايات الاحتلال البريطاني لها، بأنه «كان بلداً زراعياً صرفاً». ودلّلت على ذلك بالمعطيات الرقمية للاستيراد والتصدير، لعام ١٩٢٠. «في تلك السنة، كانت المنتوجات المستوردة الاساسية هي المنسوجات القطنية والسكر والارز والقمح والتبغ والنسيج. وشكّلت المحروقات (الفحم والنفط) ٢٧ بالمئة من الواردات. امّا الصادرات من فلسطين، في تلك السنة، فكانت كلها من المنتوجات الزراعية الخام، أو المصنّعة، كالبرتقال والصابون (من زيت الزيتون) والبطيخ والنبيذ والفواكه. وكانت الصادرات، في بداية فترة الانتداب، تغطي نحو الربع فقط من مجموع الواردات. ونتيجة لذلك، كان [في] فلسطين فائض واردات سنوي كبير» (ص ٩٣).

وحدّدت الكاتبة المصالح الاقتصادية لبريطانيا في الشرق الاوسط، في تلك الحقبة، بالنفط (الذي تمّ اكتشافه في العراق وايران). وكانت فلسطين، بمركزها الوسط بين ايران والعراق ومصر، قاعدة استراتيجية هامّة، وكان لتركيز قوات الجيش والاسطول فيها أهمية عظيمة، بالنسبة الى قدرة بريطانيا على التدخّل والتأثير في مجرى الامور في المنطقة (ص ٩٤). وأشارت، بشيء من التفصيل، الى اهتمام بريطانيا بتطوير شبكة المواصلات، وبخلق الظروف الملائمة لاستثمارات أموال بريطانية، وبالابقاء على فلسطين بلداً زراعياً تابعاً لبريطانيا. وفي هذا السياق، «شجّع الحكم البريطاني تحويل فلسطين الى بلد زراعي وحيد المنتوج، وذلك بتشجيع البستنة والبيّارات، فازدادت المساحة المزروعة بالحمضيات من ٢٩ ألف دونم، العام ١٩٢٢، الى ٣٠٠ ألف دونم، العام ١٩٣٧، أي [أكثر من] عشرة أضعاف، خلال خمس عشرة سنة فقط. وكانت بريطانيا هي المستورد الرئيس للبرتقال من فلسطين» (ص ٩٥).

وعالج الفصل الاول، من الجزء الثاني، مسألة ميزانية حكومة الانتداب في فلسطين. ويُستَخلص من الجداول الاحصائية الاساسية، وأهمّها *Statistical Abstract of Palestine* ، ان الحكومة كانت تموّل في الاساس، من جباية الضرائب، وبخاصة الجمارك على البضائع المستوردة، ومن مداخيل المشاريع الحكومية، كالقطارات، والبريد، وغير ذلك (ص ٩٦).

امّا الفصل الثاني، من الجزء الثاني، فقد تمّ تخصيصه لتناول رأس المال «القومي»، ورأس المال الخاص، وتنسيق، وتقسيم، العمل، فتناولت غوجانسكي الأهمية الخاصة لرأس المال الاجنبي العام، والخاص، ودورها في انتشار، وترسيخ، عملية الاستيطان الصهيوني. ووفقاً للمعطيات الشاملة، فقد كانت المهمة الاساسية لرأس المال العام، الخاص بالمؤسسات والشركات الصهيونية التي تشرف عليها الوكالة اليهودية، تتجسّد في «ان رأسمال الشركات الصهيونية قد شغّل، في عملية الاستيطان الصهيوني، مهمة رأسمال الدولة الرأسمالية، على الرغم من انه لم يكن رأسمال دولة. وهذا الرأسمال نشط لخلق ظروف أكثر ملاءمة للتغلغل الاستعماري اليهودي